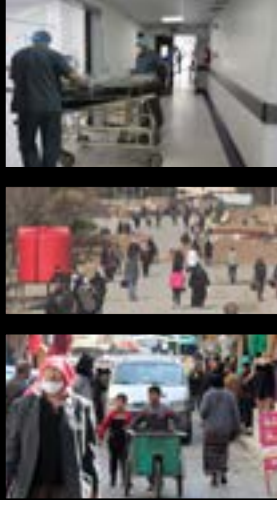


«القتل» مستمر على
أبواب المستشفيات
6
سوريا: الوساطة
الروسية بلا نتائج
15
عقبات تبحث عن
«مكانة» في ظل بايدن
16



عون: لن أمدد والحيري لا يريد التعاون معي [2]



احتجاجات طرابلس: الحيري يتهم الجيش [4]

أميركا - إيران
لا عودة
إلى الوراثة

[14 - 12]

لا تبدو واشنطن في وارد العودة إلى الاتفاق النووي مع طهران من دون توسعته، ما يفتح الباب أمام التوصل إلى صفقة مؤقتة في حال اعتراض حلفاء البيت الأبيض (الغرب)



بلش
سنتك
بالربح

اشترك الآن ولمدة سنة بـ 400,000 ل.س.
وادخل السحب للفوز بجائزة من مئات الجوائز
يجري السحب في 01-02-2021
للاشتراك : 01-759500



قضية اليوم

لم أعد أفهم على الرئيس المكلف وأهلاً به لكن بمسوّدة أخرى عون: لن أهدّد والحريبي لا يريد التعاون

فوجئ الرئيس ميشال عون بما ادعى به النائب هاربو عون، عندما دعا إلى تمديد ولايته. استوضحه، فعزا الجواب إلى رد فعله على ما كان قد أثاره معه زميله النائب زياد حواط في مقابلة تلفزيونية، بالدعوة إلى تقصير ولاية رئيس الجمهورية. عند هذا الحدّ يقتضي وقف السجال

نقولا ناصيف

يؤكد رئيس الجمهورية ميشال عون أنه ليس في وارد القول بتحديد ولايته، أباً تكن الجهة التي تناهدي به، ولا التفكير في ذلك حتى. يوم انتخابه قبل أربع سنوات، اقسام على احترام الدستور وتطبيقه، ولن يذهب مذهب الذين تلاعبوا به من قبل. يذهب إلى أبعد من ذلك بالقول: «ما دمت أحرص على صلاحياتي

الحريبي لعون: التحقيق الجنائي يعني حجب برني وجنبلاط الثقة عن الحكومة

احد اهداف تأخير تاليف الحكومة هو صرف الانتباه عن التصيف الجنائي

الدستورية واتمسك بها، واضع حداً لأولئك الذين اعتادوا الاعتداء على صلاحيات رئيس الجمهورية، أو على بنود سواها في الدستور، حري أن اكون اول المتمسكين بخصوصه واحترام تطبيقها، وعدم السماح بالثليل منها. ردود الفعل على غلطة طرح التمديد الذي لا أوافق عليه، لا تتوخى عند البعض سوى استغلال هذا الموقف للتصويب في منحي مغاير. سوى ذلك، لا نزال في الثلث الثالث من الولاية. بكبر بعد على الذين يعتمدون على كوابيسهم». يضيف عون: «تمسّكي بالدستور وصلاحياتي خصوصاً هو الذي يمنع محاولة فرض حكومة غير متوازنة، أو التعرّض لصلاحيات رئيس الجمهورية، هناك من لم يعند على احترام صلاحيات الرئيس، لكن ثمة من لم يُلْمَ بها ويريد الآن فرض إرادته أو يتصور أنه قادر على ذلك. أيام الحقبة السورية تعذّبوا على غازي كنعان يؤلّف لهم الحكومات، ويقبلون بالحصص، وبمن يسمّيه لهم ويذعون أنهم طبقوا الدستور وألّفوا الحكومات. اليوم، يريدون أن يفعلوا الأمر ذاته من دونه، في أحد اجتماعاتي مع الرئيس سعد الحريري، قال لي إنه الرئيس المكلف، وهو من يؤلّف الحكومة كلها. طبعاً هذا لم أسمح به قبلاً، ولا الآن. بحسب المادة 53، رئيس الجمهورية شريك أساسي في تاليف الحكومة، وفي الموافقة على كل اسم مرشح للتوزير، لأن مسؤوليتي كرئيس الجمهورية أن أحافظ على التوازن داخل الحكومة المسؤولة مشتركة لا أحد يستأثر بها. من دون احترام التوازن وما أسنّيه المعايير الموحدة لن أوقع مرسوم حكومي».

عندما يُسال عن المسار الذي أضحي عليه تاليف الحكومة، في ظل انقطاع التواصل بينه وبين الرئيس المكلف، يقول رئيس الجمهورية: «لا حاجة إلى أن ادعوه كي يأتي إلى هنا. قلت له قبلاً أهلاً وسهلاً به في بعيدا، عندما يريد أن يأتي ومعه مشروع حكومة غير الذي أتى إليّ به في

آخر اجتماع بيننا في 23 كانون الأول. أتى بمسوّدة من 18 وزيراً، غير متوازنة، رفضتها. عندما يفكر في صيغة جديدة، أبواب بعددا مفتوحة للرئيس المكلف. أما إذا أصر على مسودته تلك، فالأمر شأنه هو». الواضح مما يشير إليه عون، أن مسحة التشاؤم هي الغالبة على علاقته بالرئيس المكلف الذي يتقلب بين اجتماع وآخر على ما يكون قد طرحه: «في البداية، اعتقدنا أن تباطؤه في التاليف مرده إلى قلقه من إقدام الرئيس دونالد ترامب قبل انتهاء ولايته على عمل يستهدفه هو ويعرضه لعقوبات، في حال سئى وزراء يرضى بهم حزب الله في ما بعد، اكتشفنا أن المشكلة ليست هنا، أصبحت في تسمية الوزراء المسيحيين، في المرة الأولى، قال لي سمّالوزراء المسيحيين التسعة. سألته عن توزير سليمان فرنجية، فأجاب أنه يتدبّر الأمر معه. سمّيت، فذهب

وعاد بموقف معاكس. من الطبيعي أن يسفي رئيس الجمهورية الوزراء المسيحيين بسبب إجماع الأقرقاء المسيحيين عن المشاركة، إضافة إلى رفض الرئيس المكلف أي دور للكثلة المسيحية الكبرى وأكبر كتلة في مجلس النواب التي يرأسها النائب جبران باسيل. مع ذلك قلت له دعه جانباً، وسألتاوه أنا معك. اخترع الثلث 1+ على أنني أطلب به. هذا غير صحيح، ولم أطلب يوماً بالثلث 1+ لأن إرادة التعطيل عندما تتكوّن لا تقتصر على فريق واحد، بل أكثر من فريق وربما ائتلاف أقرقاء. فريق واحد لا يسعه التعطيل، ولدنيا من الماضي القريب أمثلة وفيرة. طالبت بسنة وزراء، أي خمسة 1+. هذه حصة التمثيل وليست حصة التعطيل. إنشائي رداً على تمسكي بتمثيل المسيحيين للسبب الذي ذكّرت، أنه هو الذي يريد أن يسني لي الوزير المسيحي السداس المحسوب على

حصتي. عندما تساله عن الوزراء الشيعية، يقول إنه متفاهم مع الرئيس نبيه بزّي على وزارة المال، ومع حزب الله على وزارته. في النتيجة يسفي وليد جنبلاط وزيره، والشيعية وزراءهم، وحزب الطاشناق وزيره، وسليمان فرنجية كذلك، والحريبي جريس للتربّية والتعليم العالي يسفي الوزراء السنّة، ويريد أن يكون شريكاً في تسمية الوزراء المسيحيين. هذا ما لا يمكن القول به، لأنه يخلّ بالتوازن داخل الحكومة».

لا تقوم المشكلة بين الرجلين في توزيع الحصص، بل أيضاً في الحقائق التي لا تقل شأنًا في إبراز التوازن داخل الحكومة الجديدة. في اجتماعهما الأول في 24 تشرين الأول، اقترح الحريبي على عون تسمية الوزراء المسيحيين التسعة، ففعل. ذهب وعاد في اليوم التالي 25 تشرين الأول حاملاً معه تسعة أسماء سواها. وكان في 2 أيلول قد جاء إلى الرئيس باقتراح جديد هو

وزير واحد للدفاع والمهجرين يسمّيه عون، ناهيك بوزارة الداخلية. في 9 كانون الأول الفأنت أتى الحريبي بلائحة من خمسة وزراء مسيحيين من تسعة، بينهم انطوان اقليموس وزيراهم، وحزب الطاشناق وزيره، وجريس للتربّية والتعليم العالي يسفي الوزراء السنّة، ويريد أن يكون شريكاً في تسمية الوزراء المسيحيين. هذا ما لا يمكن القول به، لأنه يخلّ بالتوازن داخل الحكومة». وليد نصار للرياضة، اختارهم الحريبي بنفسه، فرفض عون. يعقب رئيس الجمهورية: «ما إن ذهب حتى يعود باقتراح مغاير لما سبقه. حصل ذلك في 13 اجتماعاً بيننا، لا يريد تاليف الحكومة. سايرناه في كوما في 18 وزيراً. يبدو أنه لا يراها إلا كما يريداه هو. لن نتحدث من الآن فصاعداً إلا في حكومة من 20 بإضافة وزيرين درزي وكاثوليكي».

تدعا لتوزيع الحقائق مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، لكن لاولين حقيقتان سياديخان، فيما الأخربران واحدة للسنّة وواحدة

معي

للشيعية. الأمر نفسه بالنسبة إلى الحقائق الأساسية الست (الطاقة والاتصالات والأشغال والصحة والعدل والتربّية) مقسّمة على الطوائف الثلثا الكبرى، ائختنا لكل منها: «أحد عروضة لي حقيقتا المهجرين والإعلام اللتان سبق أن اتخذنا قراراً بالإنهاء. عندما كُنّف قال إنه مع مداورة الحقائق، ثم أخرج حقيبة المال من المداورة، بعدما وافق على حصول رئيس الجمهورية على حقيبة الداخلية عاد إلى المطالبة بها لنفسه، إضافة إلى إصراره على حقيبة العدل التي تضع القضاء بين يديه. لم أعد أقهم عليه، ما يزيداه اليوم هو غير ما سيطلّبه في اليوم التالي. طبعاً أريد حكومة جديدة تكمل السنّتين الأخيرتين من الولاية، لكن ليس كيفما كان، أو حكومة تخلّ بالتوازن، ما يعطي المسيحيين حقائق ثانوية، أو تتجاهل موقع رئيس الجمهورية ودوره وصلاحياته. لن أفرط بما أنجزناه خلال السنوات الأخيرة، بجعل الفريق المسيحي شريكاً فعلياً وليس صنيعة الآخرين الذين يفرضون مشيختهم عليه. هنا مصدر صلاحياتي الدستورية ومسؤولياتي السياسية».

ينفي الرئيس أن يكون قد فكّر في التخلي عن الحريبي كرئيس مكلف، أو دفعه إلى الاعتذار: «لكن ذلك لا يعني أن أوافق على كل ما يطرحه. يقتضي توافقنا على تاليف الحكومة لأن مرسومها يصدر عن الرئيس، بحسب الدستور، يوقع رئيس الجمهورية منفرداً مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء، والاثنان معاً يوقعان مرسوم تاليف الحكومة. ذلك يعني مسؤولية دستورية مضاعفة لرئيس الجمهورية حيال أي حكومة يوقع مرسومها».

ليس رئيس الجمهورية مرجع التكليف، بل الغالبية النيابية. إلا أن الرئيس المكلف بات ـ في حسيان عون ـ يتصرّف كما لو أنه يملك أن يفعل في التاليف ما يشاء، وليس لرئيس الجمهورية سوى أن يوقع. أنا شريك فعلي في التاليف. ليس هو من يعطي كما لو أنه صاحب الحق، بل نحن الذين نأخذ. بكسر المداورة في مكان ويتمسك بها في مكان آخر، ويقول لنا لا تقربوا من المال ولا من الداخلية ولا من العدل. يوزّع الحقائق كيفما يشاء. أريد التعاون معه، لكن هو الذي لا يريد».

ليس سرّاً أن أولى إشارات عدم التعاون والثقة بين الرجلين، بدأت يوم أسّر الرئيس المكلف إلى رئيس الجمهورية رغبتُه في صرف النظر عن التحقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان، سألَه عن سبب معارضته، فإذا جواب الحريبي مباحث: «كي تحصل الحكومة على الثقة في مجلس النواب، ينبغي صرف النظر عن التحقيق الجنائي. الرئيس بزّي ووليد جنبلاط لا يمنحان الحكومة الثقة في ظل التحقيق الجنائي».

من دون التحقيق الجنائي كان شيئاً من الإصلاح لم يحدث في اعتقاد رئيس الجمهورية. حصوله قبل سواء، أو مقدّماً على سواء، يعني الكثير من التفاؤل بالنسبة إلى المستقبل. لذا لا يتردّد في أن يعزو واحداً من الأسباب المتعلّقة لتأخير تاليف الحكومة ـ فضلاً عن الشروط التعجّيزية ـ إلى صرف الانتخاب عن التحقيق الجنائي.

هيام القيصبي

بين المناداة باستقالة رئيس الجمهورية ميشال عون وآتهام معارضيه لفريقه بالسعي إلى التمديد له، هناك مسافة من الحذر تتحكّم بقرءة مشهد الرئاسيات قبل أقل من سنتين من موعدها. كلتا الفكرتين تصبّان في إطار الضغط السياسي المتبادل، وإن كانت الفكرة الأولى قائمة على مشروعية سياسية تكزّرت منذ ما قبل عام 2005، حين أخذ التمديد مجاله مع الرئيسين الياس الهراوي وإميل لحود، في ظلّ معارضة سياسية ورائة لهما. علماً أنّ المطالبة باستقالة الرّؤساء ليست حديثة العهد، بل هي ممارسة عرفها رؤساء الجمهورية الأولى بضغط من الجبهات السياسية المختلفة الاتجاهات بحسب الظروف ضد الرّؤساء وبشارة الخوري وكميل شمعون وفؤاد شهاب وشارل حلو وسليمان فرنجية والياس سركيس وأمير الجميل.

باختلاف الظروف تصبح المطالبة باستقالة عون سياسياً مختلفة تماماً عن مطالبات الشارع الذي انتفض في 17 تشرين الأول، قبل أن تتغيّر شعاراته. سلكت الفكرة منحى تصاعدياً بعد هذا التاريخ، وأخذت مع البعض، من غير السياسيين، سلوكاً شخصياً وإنسانياً غير لائق، يتعلّق بصحة رئيس الجمهورية. إلا أنها سياسياً ظلّت تراوح مكانها كونها لا تزال محصورة بفتنة سياسية محدّدة نسبياً من قوى 14 آذار السابقة، ولم تصبح بعد إبطاراً سياسياً جامعاً لدى القوى التي أُنحِت

عندما طالبت باستقالة الرئيس إميل لحود. ولم تجد كذلك إجماعاً سياسياً وطاقمياً مؤيّداً لها انطلاقاً من اعتبار بديهيّ هو عدم وجود أفق لها، نظراً إلى ممانعة حزب الله لها. لكن الفكرة التي لم تلقَ صدى إيجابياً عند بطريك الماروني آنذاك مارنصرالله

تقرير

مقاله

أثقال رئيس الجمهورية بين المطالبة باستقالته والتمديد له

كان مرّوجو النظرية هم من العونيين أو من الذين تناولوا الفكرة للإمعان في استهداف عون، فإنّ المحصلة واحدة. عون نفسه قال بعد وصوله إلى بعدا قبل أربع سنوات أنه لن يمدد ولن يجدد - مع أعدائه لخليفته -، وكرر الأمر في حوار أجراه في أيار الفائت، قبل أن يؤكده أمس (راجع الأخبار)، ص (2) علماً أنّ رؤساء آخرين قالوا الكلام نفسه، وهو وقف ضد التمديد للرؤساء السابقين ولقادة الجيش والمجلس النيابي، (خرقت اعتراضاته موافقته - حين أصبح رئيساً - على التمديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة).

لكن الكلام الافتراضي عن التمديد الذي اعتبره خصوم عون بمثابة جسّ نضض وليس مجرد سقطة إعلامية، يمثل انعكاسات أخرى في عز التوقعات حول مستقبل الاستحقاقات الدستورية التي يُقبل عليها لبنان. إذ ليس تصميلاً أن يُطرح علناً في

مرحلة ترتفع فيها الأصوات المطالبة بانتخابات نيابية مبكرة، والخشية من عدم إجراء انتخابات نيابية في موعدها، كما الكلام المبكر عن احتمالات الوصول إلى فراغ رئاسي، أو التمديد لخلافة عون عبر تعييد الطريق أمام رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، ما يعني تمديداً للنهج نفسه بوجه آخر. هذه الاستحقاقات الأساسية تتحول - في وقت ينهار البلد في كل الاتجاهات - إلى ساحة للعب السياسي يزيدها هشاشة. وهذا واحد من أساليب الإمعان في المس بالدستور والنظام الحالي مرّة بعد أخرى. يمكن لفريق عون اختراع حجج لبقاً، رئيس الجمهورية في موقعه أو التحضير لخلافته عبر فتاوى قانونية، وحقّ لخصومه سياسياً تناول كل حدث من هذا النوع للمطالبة باستقالته، لكن بين الموقفين تزداد الأثقال على رئاسة الجمهورية فصارت تُشَبِّه بتجربة 2004 - 2005 التي لم تنته على خير.

في هذا الشأن، وكشفت المصادر عن وجود محضر إلحاقي للاستماع إلى التجار لمعرفة مكان والية صرف الدولارات المدعومة. وعلمت «الأخبار» أنّ رئيسة لجنة الرقابة على المصارف لدى سؤالها عن سبب عدم رقيبتها على كيفية استعمال الدولار، أجابت بأنها تتقدّد بتوجيهات الحاكم، نافية أن يكون قد صدر أي تعميم في هذا الخصوص. وبالتالي، فهي ليست مُلزَمة بالرقابة، وأشارت المصادر إلى أنّ الإدعاء عليها لكونها لم تجر أي رقابة للتأكد من إعادة الصرافين الدولارات المتحققة لديهم، ولم تُحرّر أي تقرير بخصوصهم، على الرغم من تسلّحها بالتقيد بتوجيهات الحاكم.

في هذا الشأن، وكشفت المصادر عن وجود محضر إلحاقي للاستماع إلى التجار لمعرفة مكان والية صرف الدولارات المدعومة. وعلمت «الأخبار» أنّ رئيسة لجنة الرقابة على المصارف لدى سؤالها عن سبب عدم رقيبتها على كيفية استعمال الدولار، أجابت بأنها تتقدّد بتوجيهات الحاكم، نافية أن يكون قد صدر أي تعميم في هذا الخصوص. وبالتالي، فهي ليست مُلزَمة بالرقابة، وأشارت المصادر إلى أنّ الإدعاء عليها لكونها لم تجر أي رقابة للتأكد من إعادة الصرافين الدولارات المتحققة لديهم، ولم تُحرّر أي تقرير بخصوصهم، على الرغم من تسلّحها بالتقيد بتوجيهات الحاكم.

في هذا الشأن، وكشفت المصادر عن وجود محضر إلحاقي للاستماع إلى التجار لمعرفة مكان والية صرف الدولارات المدعومة. وعلمت «الأخبار» أنّ رئيسة لجنة الرقابة على المصارف لدى سؤالها عن سبب عدم رقيبتها على كيفية استعمال الدولار، أجابت بأنها تتقدّد بتوجيهات الحاكم، نافية أن يكون قد صدر أي تعميم في هذا الخصوص. وبالتالي، فهي ليست مُلزَمة بالرقابة، وأشارت المصادر إلى أنّ الإدعاء عليها لكونها لم تجر أي رقابة للتأكد من إعادة الصرافين الدولارات المتحققة لديهم، ولم تُحرّر أي تقرير بخصوصهم، على الرغم من تسلّحها بالتقيد بتوجيهات الحاكم.

في هذا الشأن، وكشفت المصادر عن وجود محضر إلحاقي للاستماع إلى التجار لمعرفة مكان والية صرف الدولارات المدعومة. وعلمت «الأخبار» أنّ رئيسة لجنة الرقابة على المصارف لدى سؤالها عن سبب عدم رقيبتها على كيفية استعمال الدولار، أجابت بأنها تتقدّد بتوجيهات الحاكم، نافية أن يكون قد صدر أي تعميم في هذا الخصوص. وبالتالي، فهي ليست مُلزَمة بالرقابة، وأشارت المصادر إلى أنّ الإدعاء عليها لكونها لم تجر أي رقابة للتأكد من إعادة الصرافين الدولارات المتحققة لديهم، ولم تُحرّر أي تقرير بخصوصهم، على الرغم من تسلّحها بالتقيد بتوجيهات الحاكم.

في هذا الشأن، وكشفت المصادر عن وجود محضر إلحاقي للاستماع إلى التجار لمعرفة مكان والية صرف الدولارات المدعومة. وعلمت «الأخبار» أنّ رئيسة لجنة الرقابة على المصارف لدى سؤالها عن سبب عدم رقيبتها على كيفية استعمال الدولار، أجابت بأنها تتقدّد بتوجيهات الحاكم، نافية أن يكون قد صدر أي تعميم في هذا الخصوص. وبالتالي، فهي ليست مُلزَمة بالرقابة، وأشارت المصادر إلى أنّ الإدعاء عليها لكونها لم تجر أي رقابة للتأكد من إعادة الصرافين الدولارات المتحققة لديهم، ولم تُحرّر أي تقرير بخصوصهم، على الرغم من تسلّحها بالتقيد بتوجيهات الحاكم.

في هذا الشأن، وكشفت المصادر عن وجود محضر إلحاقي للاستماع إلى التجار لمعرفة مكان والية صرف الدولارات المدعومة. وعلمت «الأخبار» أنّ رئيسة لجنة الرقابة على المصارف لدى سؤالها عن سبب عدم رقيبتها على كيفية استعمال الدولار، أجابت بأنها تتقدّد بتوجيهات الحاكم، نافية أن يكون قد صدر أي تعميم في هذا الخصوص. وبالتالي، فهي ليست مُلزَمة بالرقابة، وأشارت المصادر إلى أنّ الإدعاء عليها لكونها لم تجر أي رقابة للتأكد من إعادة الصرافين الدولارات المتحققة لديهم، ولم تُحرّر أي تقرير بخصوصهم، على الرغم من تسلّحها بالتقيد بتوجيهات الحاكم.

في هذا الشأن، وكشفت المصادر عن وجود محضر إلحاقي للاستماع إلى التجار لمعرفة مكان والية صرف الدولارات المدعومة. وعلمت «الأخبار» أنّ رئيسة لجنة الرقابة على المصارف لدى سؤالها عن سبب عدم رقيبتها على كيفية استعمال الدولار، أجابت بأنها تتقدّد بتوجيهات الحاكم، نافية أن يكون قد صدر أي تعميم في هذا الخصوص. وبالتالي، فهي ليست مُلزَمة بالرقابة، وأشارت المصادر إلى أنّ الإدعاء عليها لكونها لم تجر أي رقابة للتأكد من إعادة الصرافين الدولارات المتحققة لديهم، ولم تُحرّر أي تقرير بخصوصهم، على الرغم من تسلّحها بالتقيد بتوجيهات الحاكم.

في هذا الشأن، وكشفت المصادر عن وجود محضر إلحاقي للاستماع إلى التجار لمعرفة مكان والية صرف الدولارات المدعومة. وعلمت «الأخبار» أنّ رئيسة لجنة الرقابة على المصارف لدى سؤالها عن سبب عدم رقيبتها على كيفية استعمال الدولار، أجابت بأنها تتقدّد بتوجيهات الحاكم، نافية أن يكون قد صدر أي تعميم في هذا الخصوص. وبالتالي، فهي ليست مُلزَمة بالرقابة، وأشارت المصادر إلى أنّ الإدعاء عليها لكونها لم تجر أي رقابة للتأكد من إعادة الصرافين الدولارات المتحققة لديهم، ولم تُحرّر أي تقرير بخصوصهم، على الرغم من تسلّحها بالتقيد بتوجيهات الحاكم.

في هذا الشأن، وكشفت المصادر عن وجود محضر إلحاقي للاستماع إلى التجار لمعرفة مكان والية صرف الدولارات المدعومة. وعلمت «الأخبار» أنّ رئيسة لجنة الرقابة على المصارف لدى سؤالها عن سبب عدم رقيبتها على كيفية استعمال الدولار، أجابت بأنها تتقدّد بتوجيهات الحاكم، نافية أن يكون قد صدر أي تعميم في هذا الخصوص. وبالتالي، فهي ليست مُلزَمة بالرقابة، وأشارت المصادر إلى أنّ الإدعاء عليها لكونها لم تجر أي رقابة للتأكد من إعادة الصرافين الدولارات المتحققة لديهم، ولم تُحرّر أي تقرير بخصوصهم، على الرغم من تسلّحها بالتقيد بتوجيهات الحاكم.

(هيلم الموسوي)



في هذا الشأن، وكشفت المصادر عن وجود محضر إلحاقي للاستماع إلى التجار لمعرفة مكان والية صرف الدولارات المدعومة. وعلمت «الأخبار» أنّ رئيسة لجنة الرقابة على المصارف لدى سؤالها عن سبب عدم رقيبتها على كيفية استعمال الدولار، أجابت بأنها تتقدّد بتوجيهات الحاكم، نافية أن يكون قد صدر أي تعميم في هذا الخصوص. وبالتالي، فهي ليست مُلزَمة بالرقابة، وأشارت المصادر إلى أنّ الإدعاء عليها لكونها لم تجر أي رقابة للتأكد من إعادة الصرافين الدولارات المتحققة لديهم، ولم تُحرّر أي تقرير بخصوصهم، على الرغم من تسلّحها بالتقيد بتوجيهات الحاكم.

في هذا الشأن، وكشفت المصادر عن وجود محضر إلحاقي للاستماع إلى التجار لمعرفة مكان والية صرف الدولارات المدعومة. وعلمت «الأخبار» أنّ رئيسة لجنة الرقابة على المصارف لدى سؤالها عن سبب عدم رقيبتها على كيفية استعمال الدولار، أجابت بأنها تتقدّد بتوجيهات الحاكم، نافية أن يكون قد صدر أي تعميم في هذا الخصوص. وبالتالي، فهي ليست مُلزَمة بالرقابة، وأشارت المصادر إلى أنّ الإدعاء عليها لكونها لم تجر أي رقابة للتأكد من إعادة الصرافين الدولارات المتحققة لديهم، ولم تُحرّر أي تقرير بخصوصهم، على الرغم من تسلّحها بالتقيد بتوجيهات الحاكم.

في هذا الشأن، وكشفت المصادر عن وجود محضر إلحاقي للاستماع إلى التجار لمعرفة مكان والية صرف الدولارات المدعومة. وعلمت «الأخبار» أنّ رئيسة لجنة الرقابة على المصارف لدى سؤالها عن سبب عدم رقيبتها على كيفية استعمال الدولار، أجابت بأنها تتقدّد بتوجيهات الحاكم، نافية أن يكون قد صدر أي تعميم في هذا الخصوص. وبالتالي، فهي ليست مُلزَمة بالرقابة، وأشارت المصادر إلى أنّ الإدعاء عليها لكونها لم تجر أي رقابة للتأكد من إعادة الصرافين الدولارات المتحققة لديهم، ولم تُحرّر أي تقرير بخصوصهم، على الرغم من تسلّحها بالتقيد بتوجيهات الحاكم.

المشهد السياسي

احتجاجات طرابلس: الحريري يتهم الجيش



(موانع هو حيدر)

بالرصاص الحي، قضى ابن طرابلس، عمر طيبة (30 عاماً)، التحقيقات الأولية تفيد بان الرصاص أطلقه القذافي قوى الأمن الداخلي، على

كما يوم أمس، لم يتدخل الجيش

لتفريق المحتجين، إلا ليلاً. نهاراً، لم تكن قيادته قد وجدت ما يستدعي التدخل، إلا شكلياً.

إطلاق قوى الأمن الداخلي الرصاص الحي ليل أول من أمس أتى بعد رمي قنابل يدوية حربية باتجاه عناصر من فرع المعلومات في السرايا. وحتى ساعة متأخرة من الليلة الماضية، لم تكن الأجهزة الأمنية قد حددت هوية الأشخاص الذين استغلوا احتجاجات طرابلس، لبنانياً الموجهة إلى مستوى عالٍ من الخطورة، يتمثل باستخدام قنابل يدوية حربية في تحركات شعبية. تقصير الأجهزة فاضح في هذا المجال، لكنه لا يشذ عن فشلها وسوء عملها واستسهال لجونها إلى إطلاق النار والعنف المفرط حيث يجب اللين، ثم انسحابها من المشهد حيث ينبغي أن تكون، كماسماحها ليل أمس بإحراق مبنى بلدية طرابلس، وبإقتحام مبنى جامعة العزم.

في طرابلس، وعلى مدى الأسبوع الفائت، تدخلت ثلاثة مشاهد لا يمكن فصل أحدها عن الآخر:

1- احتجاجات شعبية على الإقتال العام، في ظل أزمة اقتصادية - مالية غير مسبوقة في تاريخ البلاد، وسط استقالة حكومة مستقيلة أصلاً، لكنها قررت ألا تستير شؤون الناس.

تتجاوز التقصير إلى حد اتهامه بإدارة جزء مما يجري في الشارع، وفي ختام بيانه، «هذد» الحريري بكلام إضافي «الوضع النفاط على الحروف»، عبارة وجَّهها خصيصاً إلى قائد الجيش، كأنه يقول له: عليك أن تنصرف، وإلا فسيتكون لي موقف أقسى».

مشهد أمس في طرابلس بدأ بتشبيع عمر طيبة، ابن منطفة باب التمانة الذي قضى محتاراً بإصابته خلال المواجهات التي جرت مساء أول من أمس. وشهد تشبيعه حشداً شعبياً غفيراً في منطفة تعدّ الخزان الشعبي في المدينة، وهي الأكثر فقراً فيها، وسط هتافات تشيد بالشهيد وتذدّ بالسلطة والقوى السياسية.

وما كادت مراسم تشييع ودفن طيبة تنتهي، حتى كان محتجون يقطعون أوتوستراد التمانة ومستديرة نهر أبو علي، فضلاً عن أوتوستراد البداوي الذي قطعوه منذ أول من أمس، في حين كان المحتجون يتجمعون في ساحة عبد الحميد كرامي (النور) ويطلقونها بالإطارات المشتعلة وحاويات النفايات، قبل أن يبدأوا برمي الحجارة باتجاه السرايا، وقنابل مولوتوف داخل غرفتي التفتيش والحرس عند مدخلها، وقنابل باتجاه الأشجار داخل باحة السرايا، ما أدى إلى اشتعال النيران فيها. وحاولوا اقتحام المبنى، فقابلهم عناصر قوى الأمن بإطلاق الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لإبعادهم عنها، وسقط كثر وفُرّ بين الطرفين.

في موازاة ذلك، أغلق عناصر فرع المعلومات الشارع الخلفي للسرايا، وحولوه إلى ما يشبه منطفة عسكرية. وحاول المحتجون اقتحام قصر العدل المجاور، وأحرقوا سيارتين أمام مدخل مقر الفرع، حيث اتخذت إجراءات أمنية صارمة منعت الدخول إلى المكان أمام أي كان، وخصوصاً إلى المبنى المقابل لمقر الفرع الذي يضم مكاتب شركات ومحامين وأطبباء وسواهم.

ليلاً، وبعد تدخل الجيش لإبعاد المحتجين من ساحة كرامي، انتقلوا إلى مبنى البلدية فأحرقوه، في ظل غياب تام للأجهزة الأمنية والجيش.

في المقابل، قوى سياسية اختارت أن تدير ظهرها للشارع، وتصرّف كما لو أن البلاد ليست منكوبة اقتصادياً ومالياً ونقدياً وصحياً، متوهمة بأنها تملك ترف الوقت، فتؤخر تأليف حكومة جديدة تكون أولويتها وقف سرعة الإنهيار على كل المستويات. أموال الدعم التي أقرتها الحكومة تأخرت. وفي الأصل، المبلغ زهيد صار يساوي أقل من 50 دولاراً للعائلة الواحدة شهرياً. الطبيعي في هذه الحالة أن يحنق الناس، وأن يرقضوا البقاء في منازلهم.

2- القوى السياسية، وكما هي العادة، قررت استغلال الموقف لتسجيل النقاط بعضها على البعض الآخر.

لا يستعد مسوؤل

أمني ان يكون جهاز عن رمي القنابل اليدوية باتجاه السرايا

1- يسبق لتأسيس تيار المستقبل أن هاجم قيادة الجيش بلغة مشابهة. بالكلمات الواضحة، اتهم الجيش بالقتصير. أما بين السطور، وما يقوله مقربون منه، فالتهمة للجيش

يحيى دوقف

لا جديد في التهديدات الإسرائيلية الأخيرة للبنان، شكلاً ومضموناً. ما ورد على لسان رئيس أركان جيش العدو الإسرائيلي، أفيف كوخافي، هو إعادة الحديث بصورة أكثر حدّة في الشكل عن «عقيدة الضاحية» لمن سبقه في المنصب، غادي إيرزنكوت، التي هدّد فيها مدنيّ لبنان باستهدافهم في الحرب المقبلة، إنْ نشبت.

و«عقيدة الضاحية» هي نفسها التي نفّذها العدو ضد المدنيين في حربه على لبنان عام 2006، التي أعاد إيرزنكوت، عام 2008، بلورتها بوصفها عقيدة قتالية وجرى التشديد عليها لاحقاً في سياقات وأهداف عدة، كواحد من عوامل ربح حزب الله عن استخدام قدراته ضد «إسرائيل» بهدف منعه أو الحد من توثّبه الدفاعي، في مواجهة اعتداءاتها على أنواعها.

ولعل سياقات التهديد الصادر عن كوخافي هي أهم ما فيه، وهنا تكمن دلالاته الفعلية بعيداً عن التجامل، فهي تأتي بعد فشل تل أبيب في الحؤول دون امتلاك حزب الله سلاحاً دقيقاً وبكميات فاقت ما خطّط له عبر «مشروع الدقة»، حسب التعبير العبري، أي الصواريخ الموجهة الدقيقة لمديات بعيدة، سواء عبر التصنيع أو عبر تطوير ما هو موجود.

والمفارقة أن التهديدات تأتي في سياق هذا الفشل، وخاصة أن السلاح الدقيق هو واحد من أهم الأسلحة النوعية والأكثر تأثيراً في نِيات العدو العدائية، وهو كان حتى الأسس القريب يُعدّ من ناحية تل أبيب تهديداً استراتيجياً هائلاً لا يمكن التعايش معه، وخطأً أخطر لا يسمح بتجاوزه. وحسب تعبيرات العدو، هو سلاح من شأنه تقليص قدرة المناورة العسكرية لدى العدو، والابتدائية والرديّة، عبر شن هجمات في لبنان.

ورغم أن تهديدات كوخافي جاءت مجبولة بتبخّع وغطرسة، والتأكيد على الإقتدار في وجه حزب الله، إلا أنها في الوقت نفسه تشكل إقراراً غير مباشر بتطور القدرة العسكرية لحزب الله التي يلزم في مواجهتها رفع صوت التهديد عالياً من دون مبادرة عسكرية لمواجهة هذه القدرات، إذ إن الانكفاء، هو أهم سمة للموقف الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، والعالم الماضي تحديداً، مع غلبة وحضور بارزين للتهديدات الكلامية.

والتركيز على أن «إسرائيل» تستهدف المدنيين في لبنان إنْ نشبت الحرب، يهدف - إضافة إلى إرادة رفع منسوب ارتتاع حزب الله عن المبادرة الهجومية الرديّة حسب ما يرد من تل أبيب من تعبيرات - إلى معاودة تحريض المدنيين وتحديداً بيّة حزب الله المباشرة، عبر

تقرير

أستاذ «التربية» هوقوفاً

بتهمة التعامل مع العدو الإسرائيلي!

رّضوات مرتضى

أوقف عناصر فرع استخبارات الجيش الالدهم على خلفية رصد الفرع التقني (الفرع الفني) في مديرية الاستخبارات اتصالات في الجنوب المواطن أحمد ض، للاشتباه في تعامله مع العدو الإسرائيلي، بعد دهم رصد المشتبه فيه منذ مدة، ويعمل الموقوف منزله في بلدة عربصالحم الجنوبية صباح أمس. وعلمت «الأخبار» أنّ قوّة كبيرة من استخبارات الجيش، بمؤازرة عناصر من بيروت، دهمت منزله ومنزل عائلته والمدرسة في البلدة، حيث جرى توقيف المشتبه فيه المعروف بـ«أبو شهاب» وضبط ومصادرة أجهزة إلكترونية وأجهزة اتصال تعود له. وبعد توقيفه من قبل فرع استخبارات الجنوب، جرى نقله إلى

مقالة

التهديد باستهداف المدنيين:

جديد كوخافي قديم إيزنكوت... وحنّ سبقوه

تشير فيه الى القدرة على اختراق السيادة اللبنانية والتشويش على حياة اللبنانيين وإزعاجهم بما يقصد منه إفهامهم أن لد إسرائيل» القدرة على إيناثهم، هي أيضاً إشارة الى تعدّد الحل العسكري للتهديد المتشكل في الساحة اللبنانية، وإلا لكانت «إسرائيل» باشرت «حلّها العسكري» بلا مقدمات.

تنطوي تهديدات كوخافي على إقرار في أن جيشه يواجه مشكلة مع حزب الله، إذ إنه ليس جيشاً نظامياً كلاسيكياً وكذلك ليس تنظيغ حرب عصابات، بل هو ما يمكن أن يطلق عليه «كيان عسكري هجين» من الجانبين، الأمر الذي سلب الجيش الإسرائيلي القدرة على الحسم في مواجهة مخطط لها، وإن مع اقتدار عسكري لا مجاله فيه. بل إن ميزان حزب الله العسكري سلب «إسرائيل» القدرة على تحقيق «ما دون الحسم» بمفهوم الجدوى والتكلفة لأي مواجهة وإن جاءت على شاكلة أيام قتالية هي واحدة ممّا يتردد في «إسرائيل» في هذه الأيام بهدف الردع هذا الواقع يشكل - بحسب ما ورد على لسان كوخافي - تحدياً كبيراً يوجب على «إسرائيل» تطوير قدرتها على المواجهة الناجعة ضده. وهنا إقرار بأن ما قامت به «إسرائيل» من استعداد وجهوزيّة في السنوات الماضية، غير كاف للحسم في المواجهة المقبلة.

واحد من الأهدافالموجودة في تهديدات كوخافي، هو الطلب بتطويع القوانين الدولية المتعلقة بالحروب والمواجهات العسكرية، ما يؤدي الى تمكين جيش العدو من هامش مناورة أكبر في حروبه، وإنْ جاء، في سياقها أو لأجلها استهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية. وعملياً، تريد «إسرائيل» من «المجتمع الدولي» أن يشرعن لها استهدافها للمدنيين، وهي جرعة إضافية تعطى للتهديدات وتهدف إلى تطهير جذبتها وتبعاً لها رديعتها للأعداء، مع أو من دون نشوب الحرب المقبلة. كذلك يبرز البعد الداخلي في التهديدات، التي لم تقتصر على لبنان فقط، بل شملت إيران وسوريا والعراق والداخل الفلسطيني، وصولاً الى اليمن وأعلى البحار. ففي السياقات الداخلية، شدد كوخافي على طلب ميزانية ضخمة للجيش الإسرائيلي، عبر تظهير حجم المخاطر والتهديدات الأمنية والعسكرية المحيطة بالكيان، وهو عامل مؤثر ودائم في تسليط الضوء، أيضاً على التحديات الأمنية التي لا يستقيم الحديث عنها إلا عبر إطلاق التهديدات.

في المحصلة، لا جديد في كلام رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، وإن كان مشبعاً بالتهديدات، لا هو تعبير كلامي عن حالة توثّب عملائي المباشرة حرب ضد لبنان، ولا هو رسالة ما في سياق التمهيد لجولة قتالية قد تلجأ إليها تل أبيب.

والتركيز على كلام كوخافي حجب عن المنصّة جملة كلمات في سياقها، وكذلك كتابات وتسجيلات، بل وأيضاً تقديرات صادرة عن استخبارات الجيش الإسرائيلي تتعلق بالمعادلات القائمة بين العدو وحزب الله وتهيئها، الأمر الذي يدفع إلى إطلاق التهديدات تحديداً. وأخيراً، التهديدات كوخافي، في ظل تعدد الخيارات الابتدائية لدى «إسرائيل»، وفي مقدمتها الخيارات العسكرية والأمنية لإيقاف تراكم القدرة النوعية لدى حزب الله.

أيضاً، ومن دون قصد التوهين، التهديدات الأخيرة مشابهة في مقاصدها وإن مع الفارق، مع استعراضات القوة الجوية للعدو في السماء اللبنانية عبر الغارات الوهمية أو خرق جدار الصوت أو أن ترسم الطائرات الحربية خطوطاً من «الدخان» الأبيض في مسار خرقها لأجواء لبنان، علماً بأن الاستعراضات من هذا النوع هي في ذاتها حتمالة أوجه: في الوقت الذي

علم وخبر

لقاحات من الإمارات إلى دمشق

وصلت إلى مطار بيروت قبل أيام طائرة إماراتية خاصة، حملت جرعاً من لقاح كورونا تكفي لخمسة آلاف شخص، ونحو 10 ساعات يد من ماركة «ولكس»، وقد جرى مباشرة شحن اللقاحات والساعات الى العاصمة السورية دمشق، من دون أن يُعرف ما إذا كانت مُرسلة الى السفارة الإماراتية في سوريا أو إلى الحكومة السورية.

الحريري «يلقح» فريق عمله

تدبّر بعدّ عودة الرئيس المكلف سعد الحريري من زيارته الأخيرة إلى الإمارات، أنه حمل معه نحو 500 جرعة من اللقاح ضد فيروس كورونا، جرى توزيعها على العاملين معه وعائلاتهم.

^[1] تدبّر بعدّ عودة الرئيس المكلف سعد الحريري من زيارته

^[2] تدبّر بعدّ عودة الرئيس المكلف سعد الحريري من زيارته

كورونا

إيجابية الفحوص لا تزال فوق 23%

«القتل» مستمر على أبواب المستشفيات

إرجاء حمية

أول من أمس، توفي مصاب بفيروس كورونا أمام مستشفى سانت تيريز بعد رفض إدارة المستشفى استقباله لعدم توافر أسرة. مات الرجل عند باب الطوارئ، بين أيدي مسعفي الصليب الأحمر وهم يحاولون إنعاشه، وعلى أعين الطاقم الطبي والعاملين الذين اكملوا عملهم كأن موتاً لم يحصل أمامهم كان هذا «تطبيقاً عملياً» لما يحصل أمام أبواب الطوارئ «الخاصة»، حيث «نُقل» مرضى أكثر بسبب حفة من الليرات. وقد باتت اليوم أكثر رسوخاً مع انتشار فيروس كورونا ورفض معظم المستشفيات الخاصة استقبال المرضى من دون مقابل. لأن كانت وزارة الصحة العامة قد اتخذت قراراً

لماذا فرض حالة الطوارئ على البلاد كلها من دون المستشفيات

فرضت بموجبه عقاباً فورياً على المستشفى فسخ العقد معه، إلا أن ذلك لن يكون - على الأرجح - رادعاً للممارسات اللااخلاقية ولن يغير شيئاً في سلوكيات هؤلاء. فيما لا يقابل المعنيون تلك الممارسات بما يناسب من قرارات. جل ما يمكن أن تتخذه وزارة الصحة هو فسخ عقود لا يعول الكثيرون عليها، فيما المطلوب أكثر من ذلك بكثير. والسؤال هنا: لم لا تبادر الدولة لوضع يدها على بعض المستشفيات الخاصة لتحويلها إلى مستشفيات معالجة المصابين بكورونا فقط؟ ولم فرض حالة الطوارئ كلها على البلاد من دون تلك المستشفيات؟ تتحمل المستشفيات الحكومية الثمن مضاعفاً، وقد وصلت مؤخرًا إلى

العدادات تسير بسرعة جنونية بالبلاد نحو الهاوية، فيما معظم المستشفيات الخاصة مستعدّ لتكرار ما حدث أمام طوارئ السانت تيريز، من دون أن يرف لأصحابها جفن. في مقابل ذلك، وفي ظل عجز وزارة الصحة العامة أمام هؤلاء، تتحمل المستشفيات الحكومية الثمن مضاعفاً، وقد وصلت مؤخرًا إلى

قدرتها الاستيعابية القصوى. ولهذا، بدأت الوزارة تنفيذ المرحلة الجديدة من الخطة العامة لاستكمال تجهيز المستشفيات الحكومية، باتفاق جديد مع البنك الدولي بقيمة 117 مليون دولار، وفي ظل عجز وزارة الصحة العامة أمام هؤلاء، تتحمل المستشفيات الحكومية الثمن مضاعفاً، وقد وصلت مؤخرًا إلى



(مروان بو حيدر)

تجهيز 22 سريراً والثانية خلال ثلاثة أسابيع كحدّ أقصى ويتم رفع 95 سريراً فيها، بما يرفع العدد الإجمالي لهذه الأسرة في المستشفيات الحكومية إلى 379». وأكد حسن ضرورة حدوث ذلك «ضمن سقف زمني قصير»، لوكالة العدوى في البلاد، والتي وصل عدد المصابين فيها إلى نحو 300 ألف.

الاحتكار يقطع النفس عن «سوق الأوكسجين»

تقرير

تحية ندحل

كل شيء قابل للاستغلال والاحتكار يوماً، وعبر مختلف قنوات التواصل،

في ظل «انقطاع» أجهزة التنفس، سُكّلت مبادرات عدة لتوفير أجهزة الأوكسجين لمن يحتاجون إليه من دون تحميلهم أعباء اقتصادية كبيرة. من هذه المبادرات تخصيص الصليب الأحمر اللبناني خطاً ساخناً (1760) لإعادة ملكية أو أسطوانة أوكسجين. كما بدأت بليات عدة، كالغيري ورحلة وتعاليل وشكا والدكواتة وغيرها. بتأمين الأجهزة مجاناً لمن يحتاج إليها بعد ملء استمارة خاصة وإبراز وصفة طبيب ليجاد إعارتها بعد الانتهاء إلى مريض آخر.

منشآت من ذوي مرضى بحاجة إلى أجهزة تنفس في ظل ارتفاع خيالي لأسعارها، بسبب احتكار التجار البهتات غير المسبوق على شراء هذه الأجهزة وتخزينها. وفيما تتدهور حالات كثيرين، يكفي توافر هذه الأجهزة لهم لبحول دون دخولهم إلى المستشفيات أو خسارة حياتهم في مرحلة هي الأخطر من نقشي الوباء مع تصاعد عداد الموتى. منذ مطلع السنة، ومع تزايد انتشار أجهزة مكثفات الأوكسجين (Concentrator) التي تولد الأوكسجين، وعلى أسطوانات الأوكسجين التي تعاد تعبئتها. حسب الأسعار، يمكن الاستنتاج بسهولة أن من يشترون هم من الميسورين غالباً. وبحسب بعض التجار، كثيرين من هؤلاء لا يحتاجون إليها، لكنهم يخزنونها وقائياً «على مزارعهم». إذ يصل إيجار العبوة يومياً إلى نحو 500 ألف ليرة. المدير التجاري لشركة الأوكسجين «سوال» (soal) جورج كوفدالي قال لـ «الإخبار» إن الطلب على الأجهزة

«غير واقعي، ولا يعكس حاجة المرضى إذ إن عدداً كبيراً من الطلبات اليومية تأتي تحسباً ونتيجة الخوف مع الطلب في الأحوال العادية كان على استئجار هذه الأجهزة (كانت تؤجر بـ 150 ألف ليرة شهرياً ويشتريها فقط من يحتاج إليها بشكل مزمّن). أما الأسطوانات (قوارير غاز الأوكسجين) فتباع حالياً مع الحديد والساعة بنحو 400 دولار بعدما كانت في الماضي مخصصة للاستئجار فقط. وتؤكد مصادر متخصصة أن هذه العبوات لا يمكن تصنيعها إلا في معامل خاصة في الخارج لأنها «دقيقة وتعبأ تحت ضغط عال جداً»، ولا تنفع تعبئتها في الورش كما يجري حالياً. ويتراوح سعر تعبئة الغاز للأسطوانات المتداولة منزلياً بين 15 و150 ألف ليرة بحسب سعة العبوة. لكن التجار يؤجرونها «على مزارعهم». إذ يصل إيجار العبوة يومياً إلى نحو 500 ألف ليرة. المدير التجاري لشركة الأوكسجين «سوال» (soal) جورج كوفدالي قال لـ «الإخبار» إن الطلب على الأجهزة



(مروان بو حيدر)

تقرير

القطاع العام يغلي:

الإضراب المفتوح لإسقاط الموازنة

ماتة الحاج

مواد ثلاث في مشروع موازنة 2021 كانت كافية لإشعال صفوف الإساتذة والموظفين ضد ما سموه «عملية ذبح علنية»، وتغييراً في شروط الوظيفة العامة. وبدأ أساتذة التعليم الثانوي الرسمي رأس حربة في الحركة الإعتراضية، إذ لم يحد المشروع يُسرّب، مساء أول من أمس، حتى وُزِع هؤلاء المواد التي تمسّ بامنهم الاجتماعي والوظيفي وهي: خفض التصنيف الصحي لموظفي الفئة الثالثة من الدرجة الأولى إلى الثانية (المادة 105)، حرمان الموظف الجديد القادم إلى الوظيفة العامة من المعاش التقاعدي بعد إقرار الموازنة، ويُعامل مُعاملة المنتسبين إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (المادة 106)، وحرمان وريثة الموظف المتوفى من المعاش التقاعدي واحتساب نسبة 40 في المئة فقط (المادة 107).

وسرعان ما خرجت دعوات الثانويين إلى تنفيذ الإضراب المفتوح فوراً لسحب المواد الثلاث قبل رفع المشروع إلى مجلس الوزراء. إلا أن البيان المتأخر لرابطة الإساتذة لم يخن على قدر الانتظار، ووصف بـ«الهزيل» لكونه تدرج من الإضراب التحذيري ليوم واحد (امس)، والتصويت على الإضراب ليومي 2 و3 شباط المقبلين لسحب المواد من مشروع القانون وقبل إحالتها إلى المجلس النيابي، وصولاً إلى إعلان الإضراب المفتوح إذا أحال مجلس الوزراء المواد إلى المجلس النيابي، واعتبر البعض أن البيان يندرج ضمن خطة «القتل المنهجي للاستاذة»، عبر تحويلهم جميعاً إلى متقاعدین بخسرون مكاسبات عمرها 40 عاماً، مع الخشية من إعلان الاستسلام الكامل أمام السلطة «حسابياً»، ومن الناتج عن المشاريع الخارجية الخاصة بفحوص كورونا للقادمين عبر الحدود البرية ومطار رفيق الحريري الدولي التي يقوم بها مختبر الجامعة.

تعاونية الموظفين: لم يطلبوا رانيا

أوضح المدير العام لتعاونية موظفي الدولة، يحيى خميس، أن إدراج المواد التي تغير درجة الاستشفاء وتمسّ بنظام التقاعد في مشروع الموازنة ليس مبنياً على أرقام وإحصاءات ومعطيات موضوعية. وأشار إلى أن المعنيين لم يستشيروا تعاونية الموظفين كجهة معنية بطباعة الموظفين، وما إذا كان خفض درجة الاستشفاء يوفر فعلاً على خزينة الدولة بما يستحق كل هذا العناء، معلناً أنه سيعدّ دراسة في هذا المجال. ورأى أن هناك التقاعف على مكاسبات الموظفين عمرها سنوات بدلاً من تحسين الإنتاجية ووقف الهدر والسرقات، معرباً عن اعتقاده أن الموظفين لن يكونوا الحلقة الأضعف وسيدافعون بقوة عن حقوقهم.

عن منطوق التهليل لحفنة من الزيادة المالية المفخخة بالصرائب والبنود التي تظهر يوماً بعد آخر». التيار النقابي المستقل وصف المواد بـ«المشبوهة»، داعياً المتضررين إلى عقد اجتماعات عن بعد لإقرار الإضراب المفتوح رفضاً للبنود التي «تقضي على ما تبقى من دولة الرعاية الاجتماعية والحقوق المكتسبة»، لافتاً إلى «أنها إصلاحات طلبها البنك الدولي واجتماعات سيدرن وباريس 1 و2 من جيوب الفقراء ومونسطي الدخل، وكأنّ الفقراء ومن خسروا الدولة هم المسؤولون». كما رفض «القاء النقابيين الثانويين» المشروع الذي «يخزل الفقراء مسؤولة سرقه المال العام ونهب البلاد»، داعياً إلى تحركات تندد بالإضراب المفتوح ولا تنتهي بإسقاط المشروع واستعادة الحقوق المهجورة.

مشروع الموازنة يحقّق الفقراء مسؤولية سرقه المال العام ونهب البلاد

في المقابل، رأى رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي زئيبه جباوي أن الإضراب المفتوح هو «الخطوة الأخيرة»، معتبراً أي تحرك خارج



دراسة موازنة السنة المالية 2021-2022

خطوات الرابطة «تعطيلاً وليس إضراباً»، وأعد أن تحسّن الرواتب عنوان أساسي في معركة الرابطة، داعياً الإساتذة إلى «التوحد لأن أي شراكة ستضرب بالمطالب». وكانت رابطة أساتذة التعليم المهني أعلنت الإضراب امس واليوم في جميع المعاهد التقنية والمدارس الفنية وتوقيف الأعمال الإدارية والتعليم عن بعد.

موظفو الإدارة العامة: لا عودة إلى العمل

«كل التهويلات بالتعاقد الوظيفي وإنهاء القطاع العام التي كان الموظفون يسمعونها تحزّست في نصوص»، بحسب النقابي الموظف في وزارة المال وليد الشعار. وقال إن «هناك رأياً دستورياً يؤكد أن إقرار حكومة تصريف الأعمال للموازنة لا يجب أن يتضمن بنوداً غير الإيرادات والنفقات، وبالتالي فإن البنود المطروحة تمثل مخالفة دستورية، فضلاً عن أنها تغير في شروط الوظيفة العامة». وسأل: «إذا كان لا بد من خطة تشفوية لخفض العجز، لماذا تسري على الفئة الثالثة وما دون، ولا تطال الفئتين الأولى والثانية؟» مؤكداً أن المشروع «يخفق الموظفين لجهة وقف المعاشات التقاعدية خلال السنوات الثلاث المقبلة»، معلناً أن «لا عودة إلى الإدارات العامة بعد إنهاء الإقفال العام».

كما دعا «تجمع الموظفين المستقلين في الإدارة العامة» إلى الإضراب المفتوح حتى سحب المواد. ولأن للجامعة اللبنانية «حصّة» في المشروع لجهة المس بحقوق المتقاعدين وبالتقديمات الصحية والاجتماعية، قررت الهيئة التنفيذية لرابطة الاساتذة المتفرغين الإضراب التحذيري ابتداء من الأول من شباط ولحده أسبوع لسحب المشروع من التداول أو استرجاعه وإعادة النظر فيه.

المختصاصيون في التعليم الثانوي والإساسي رفضوا عبر روابطهم «القضاء على المكتسبات التي جرى تحصيلها خلال خمسة عقود وعدم السماح لمن سيدخل سلاك وزارة التربية مستقبلاً، بالاستفادة منها، وبالتالي القضاء على التعليم الرسمي والإدارة العامة»، وكانت عوة للتحرك في الشارع لإسقاط المواد.

أوجيرو
من عملاً

مناقصة عمومية

لتوريد وتركيب نظام لحفظ المعلومات DD6300 Solution لزوم هيئة أوجيرو

تدعو هيئة أوجيرو الشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختوم وذلك لتوريد وتركيب نظام لحفظ المعلومات DD6300 Solution لزوم هيئة أوجيرو.

يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز أوجيرو الرئيسي في بئر حسن - مقابل المدينة الرياضية ، الطابق الأول - الغرفة ١٨ اعتباراً من نهار الخميس الواقع فيه 2021/1/28 وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الأربعاء الواقع فيه 2021/2/16

تجري جلسة فئ العروض الساعة العاشرة صباحاً من نهار الخميس الواقع فيه 2021/2/17

ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة في الطابق الثاني - الغرفة رقم 218

Call for an Open Local Tender CAR RENTAL Services

Procurement Reference: GVC/LEBANON/2021/LOT01 (Framework Agreement FWA)

DEADLINE FOR TENDER SUBMISSIONS: Friday February 26th, 2021 by 10:00 am

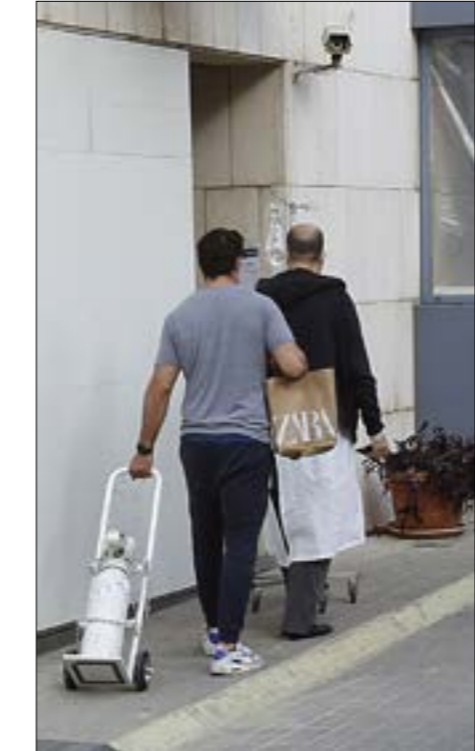
GVC, an Italian NGO, in the scope of its activities, intends to launch a Call for a Local Open Tender, for the provision of Car Rental services for its facilities and transportation support functions in below areas (where vehicles will need to be delivered at each rental):

Office 1: Furn El Chebbak, Beirut | Offices 2 & 3: Zahle & Ain, North Bekaa | Office 4: Kobayat, North Lebanon

Eligible Bidders are those with official Company registration documents and a fully filled, signed, stamped, and submitted tender dossier.

Tender Dossier will be available from Friday January 29th, 2021 at 10:00hrs until Friday February 12th, 2021 by 17:00hrs. Bidders can request the dossier via email only from following email address: tender@gvc-lb.org

The completed tender dossier should be sent in a sealed envelope with all the requested documents to GVC Office (as per Tender Dossier). Due to current sanitary situation, GVC will communicate instructions in due time. Information sessions might be held at a later stage; To be communicated to bidders in due time if any, where bidders MUST register their attendance via the email address provided as these dates/ times are subject to change. Late bids will be rejected.



(مروان بو حيدر)

الاخبار

■ رئيس التحرير.
■ المدير المسؤول.
■ ابراهيم السعيد.

■ نائب رئيس التحرير.
■ بيار ابي صعب

■ مدير التحرير.
■ هيفاء قانوه

■ محاسن التحرير.
■ حسنة عبيد.
■ ايلينا حنا.
■ امه اللطيف

■ صادرة عن شركة
■ اذكار بيروت

■ المكاتب بيروت -
■ شارع دويات

■ سنتر كوتوكود -
■ الطابق الثالث

■ تلملكس.
■ 01759597
■ 01759597

■ ص. ب 113/5963

■ التلغات.
■ الوليك الحصري

■ www.al-akhbar.com

■ التوزيع.
■ شركة الهولك
■ 01 - 666314_15
■ 03 / 828381

■ الموقع الالكتروني

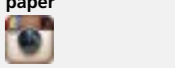
■ www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل

■ /AlakhtarNews

■
■ @AlakhtarNews

■
■ /alakhtarnews-paper



التزوير الصهيوني لأحداث «الفرهود» وتهجير اليهود العراقيين

علاء الأسامي *

عوّدتا الإعلام الصهيوني على إطلاق الكذبة وتكرارها حتى يصدّقها هو قبل غيره. واحدة من أشهر أكاذيب هذا الإعلام، والتي شاركت في تسويقها وزارة خارجية الكيان الصهيوني هي ما سُمّي «الفرهود» أي حوادث النهب والإعتداء التي تعرّض لها اليهود العراقيين في بغداد في شهر حزيران / يونيو 1941. وكنت قد استعرضت تحليلياً هذا الموضوع في مقالة منفصلة نُشرت في إصدار شهر كانون الأول / ديسمبر 2020 من مجلّة «الآداب»، وفي هذه المقالة نستكمل الحديث عن حثييات أخرى ذات صلة بشيء من التفصيل:

جاءت تلك الأحداث المؤسفة كردّ فعل على سحق قوات الاحتلال البريطانية للانقلاب العسكري الذي قاده السياسي رشيد عالي الكيلاني وحلفاؤه العسكريون «العقداء الأربعة» الذين سيخّط إعدامهم بعد سنوات قليلة وإسقاط «حكومة الإنقاذ الوطني» التي شكّلوها بمعنى أنّ هذه الحوادث وقعت خلال ما يُسمّى «الاحتلال البريطاني الثاني لبغداد» في حزيران / يونيو 1941، وليس خلال حكم الكيلاني والعقداء الأربعة. وقبل ذلك بعام ونصف عام، شهدت بغداد تظاهرة صاخبة عام 1939 حمل المشاركون فيها السيوف والخناجر بعد الإعلان عن مقتل الملك ذي النُزة الاستقلالية غازي الأول، والذي اعتبره العراقيون حادثاً مدبراً وانغلاماً سياسياً من قبل البريطانيين وعملائهم في الحكم الملكي الهاشمي في العراق للملك. وقد وثّق مصوّر فوتوغرافي أجنبي هو بيرند لوسي (Bemd lohse) عام 1939 وليس عام 1941، ونُشرت الصورة في جريدة برلين المصوّرة (Illustrirte zeitung).

وكتب عليها التعريف التالي باللغة الإنكليزية: «الملكة العراقية: تظاهرة علنية لرجال ضد الدكتاتورية الفرنسية والبريطانية». ولكنّ وزارة الخارجية في الكيان الصهيوني حرّفت من قبل موضوع الصورة ونشرتها على موقعها على الإنترنت بعدما عزّفتها بالمعلومة الكاذبة التالية: «صورة تارة للفرهود، في بغداد عام 1941... الصورة من فوق بيوتهم ينظرون إلى المسلمين وهم يحملون الخناجر والبرق؛ والصصي التي فتكوا بها باليهود».

من الواضح، إن زار بغداد أو شاهد صوراً عن شارعها الشهير «شارع الرشيد» في الصورة موضوع التصوير التي نُقطعت في هذا الشارع فعلاً ولكن اليهود - وهنا يتكشف لنا تزوير الصورة المذكورة - لم يكونوا يسكنون في هذا الشارع أو في المنطقة التي يمر بها أو ينتهي إليها عند ساحة «المدان»، بل كان لهم شارع يمتد من منازلهم على جانبيه يدعى «عقد اليهود» في منطقة التناوين المتعددة عن «شارع الرشيد». ثمّ إن الوثائق على الشرفات في الصورة وعليهم نسوة كثيرات، هم مفترجون وبعضهم يصفق للمتظاهرين، كما ن شاهد رجالاً يضع علامة سوداء من النوع الذي يضعه رجال الدين المسلمون الشيعية. ومعروف للعراقيين أنّ اليهود سكنوا في حي يدعى «حي التوراة» بالقرب من «شارع الكفاح» في حي «فتنر علي» منذ العهد العثماني. وكانت لليهود مقبرتان: الأولى، وهي القديمة في منطقة «النهضة»، والثانية في أطراف مدينة الثورة - الصدر، وأقيمت كبديل لمقبرة «النهضة» التي داهمها النخمو العثماني لبغداد وإقامة أبراج المواصلات هناك، وتضمّن المقبرة الجديدة زهاء أربعة آلاف قبر لليهود ولها حارس مُعيّن من الدولة في الآن. ونقرأ في تقرير صحفي نُشر في حزيران / يونيو 2017 لقاءً مع حارس المقبرة اليهودية ورد فيه «يقول حارس المقبرة زياد محمد فاضل البياتي: أنا عمل هنا منذ عام 1980 بعدما ورثت العمل عن والدي، الناس هنا يحترموا هذا الإقليم وخاصة أنه يضمّ آلاف الأسموات، والمسلمون يحترمون كرامة الإنسان في حياته ومماته، ولم يحاول أحد أن يفتح المقبرة أو يدخلها عنوة، لكنّ الحنود الأميركيين في عام 2003 ضربوا جدار المقبرة بالدايات وأحدثوا فيه ضرراً بالغاً» (1).

نحن هنا، لا لنخفي وقوع حادثة الفرهود الحزينة والمدامنة، التي حرّضت على القتل بها حكومة النظام الملكي وعملاء المنظمة الصهيونية العالمية، سلف «الموساد الصهيوني» واندس فيها عناصر متظفون ومشاغبون ومشبهون يهود إرهاب اليهود

العراقيين ودعمهم إلى الهجرة الجماعية إلى فلسطين المحذّلة لدعم الوجود الصهيوني الهش هناك، وفق خطة صهيونية مسفة شملت العراق والمغرب واليمن. لنقرأ هذه الخلاصة التي كتبها الروائي اللبناني إلياس خوري في مقالة له بعنوان «من قتل المهدي بن بركة - كيف مهدّت إحدى أكبر الجرائم السياسية للتطبيع المجاني الحاصل حالياً بين دول عربية وإسرائيل»، كتب الحكاية ينظرون إلى المسلمين وهم يحملون الخناجر الحسن الثاني العرش عام 1961. ففي الفقرة الممتدة بين تشرين الثاني / نوفمبر 1961، وربع 1964، أنجزت العملية التي يطلق عليها الإسرائيليون اسم «عملية باخين»، وعملية «ياخين» هي جزء من سلسلة عمليات كان هدفها تهجير اليهود العرب: فكانت عملية «سفاط الريح» في اليمن 1949 - 1950، وعملية «عزرا ونحميا» في العراق 1950 - 1952، و«ياخين» في المغرب. هذه العمليات الثلاث تحّت بالتواطؤ والتعاون مع حكام هذه الدول، وكان لا بدّ من اليهود العرب لسدّ النقص الديموغرافي اليهودي في إسرائيل. هذه العمليات الثلاث كانت التطبيع الذي مهدّ للتطبيع الحالي، لأنّها كشفت أنّ الأنظمة الاستبدادية ساهمت في تأسيس دولة إسرائيل، وكأنت شريكاً للصهيونية في طرد الفلسطينيين من أرضهم، وفي تأسيس فتائية الاستبداد - الاحتلال التي تهيبن على العالم العربي / موقع صحيفة «السفينة» عدد 24 / آب / أغسطس 2020. بل نحن نحاول أن نضع أحداث الفرهود والتهجير القسري لليهود العراقيين في سياقها التاريخي الحقيقي لنكتشف واحدة من هذه الأكاذيب والمبالغات الكثيرة التي يكرّرها الإعلام

إنّ مأساة اليهود العراقيين التي تسببت بها الحركة الصهيونية العنصرية العالمية ودفع اغلى ثمنها الشعب الفلسطيني

الصهيوني والمحازبون له من دون تدقيق. وسيكون من العيب واللاجدوي الوصول إلى أرقام دقيقة أو حتى قريبة من الصحة لعدد القتلى والجرحى، ولكنّنا يمكن أن نقرب من أرقام تقريبية بمقارنة أرقام الطرفين العراقي الكومي واليهودي العراقي، ونقول إنّ القتلى كانوا بالعشرات. ومن تقرير «حنة التحقيق بحوادث يوهي 1 و2 حزيران / يونيو من عام 1941 بناءً على قرار مجس الوزراء الصادر يوم 7 حزيران / يونيو 1941، وكانت برئاسة السيد محمد توفيق النائب ودعوى كل من ممثل وزارة الداخلية السيد عبدالله القصاب، وممثل وزارة المالية السيد سعدي صالح، وعقد اللجنة اثنى عشرة جلسة، نعلم أنّ عدد القتلى كان 110 قتلى بينهم بعض المسلمين الذين هبوا لحماية اليهود، وعدد الجرحى مئتان وأربعة جرحى. ولكن رئيس الطائفة اليهودية - أو الطائفة الموسوية كما تسمّى في العراق- الحاخام ساسون خضوري والذي بقي في العراق حتى وفاته في بغداد عام 1972، فيذكر أنّ عدد القتلى والجرحى أكثر ممّا ذكرته اللجنة التحقيقية الحكومية، ولكنّه لا يقدّم أرقاماً بديلة محدّدة. ومن المرجّح أن أكثر من الأرقام الحقيقية للقتلى والجرحى أكبر ممّا ذكرته اللجنة، أمّا حالات الاعتصام فقال الحاخام خضوري إنّها لم تتجاوز الثلاث أو الأربع حالات.

إنّ السياق الذي اشتغل عليه الإعلام الصهيوني يحاول أن يجعل هجرة اليهود العراقيين في الخمسينيات من القرن الماضي نتيجة لعمليات النهب والاعتداء التي تعرّضوا لها خلال «الفرهود»، وهذا غير صحيح تماماً من حيث الدوافع والسياق والتوقيت. فحادث الفرهود التي بولغ في تفاصيلها واعداد ضحاياها كانت حملة مخطط لها مسبقاً من المنظمة الصهيونية العالمية حيث استغلّت الفورة الشعبية للعراقيين ضدّ أحداث قمع البريطانيين للانقلاب العسكري الاستقلالي بزعامة الكيلاني ورفاقه، وقام عملاء الصهيونية بعمليات إجرامية كثيرة من تفجيرات وقتل ضدّ اليهود العراقيين أنفسهم، لكي تتعاقم حالة التفجير والاضطراب. ثمّ جاء عملاً للسلطات الملكية الجديدة الموالية لبريطانيا مع حكومة بن غوريون بواسطة عميل الموساد شلومو هيلل ليتحقّق الهدف من هذه الفتنة ويتمّ تهجير اليهود وإسقاط جسديتهم العراقية بعد سنوات قليلة. من الكتاب اليهود الذين تناولوا حدث الفرهود وتهجير اليهود العراقيين بموضوعية وانصاف، الباحثة إيل شوحط - الأستاذة



عائلة يهودية في بغداد 1910 (Jewish ChronicleHeritage)

في جامعة نيويورك وهي من أصول عراقية يهودية - والتي نساءت في دراسة لها، وكنت قد شوّقت عندها مفضلاً في مقالة أخرى نُشرت في مجلة «الآداب» إصدار كانون الأول / ديسمبر 2020، تساءلت: «حتى لو أنّ أعداداً متزايدة من اليهود في بلدان كالعراق عذرت عن رغبتها بالنهاب إلى إسرائيل، فإنّ السؤال هو: الخناجر، وبشكل مفاجئ، وبعد الف عام من غياب مثل هذه الرغبة، برید هؤلاء ترك حيواتهم في العراق والغارة بين شبيئة وضحايا؟» (2).

وقد سجدت شوخط إبانها لمحاولات الصهاينة دفع تلك المسألة العربيّة - اليهوديّة لتقول الشيء ونقيضه في عبارة واحدة؟ خلاصة القول هي أنّ مأساة اليهود العراقيين، جزء لا يتجزأ من المأساة الأكبر التي تسبّبت بها الحركة الصهيونية العنصرية العالمية، وبدفع أغلى ثمنها الشعب الفلسطيني، أما الجزء الخاص بالعراقيين اليهود، واليهود العرب عموماً، فيختلف في التفاصيل والسياق عن الذي الذي تعرّض له يهود أوروبا ممن كان حدث في العراق، مسخّلة «أنّه خلال عملها لزمّن معيّن في بلدان أخرى، والسبب هو أنّ اليهود وجدوا في العراق حيّ السني البائلي قبل أكثر من ألفين وخمسة عشر عاماً، أي أنّهم مواطنون وراسخو المواطنين والهوية العراقية، ويختلفون تماماً عن اليهود الآخرين، ربما باستثناء الأقلية اليهودية التي بقيت في فلسطين قبل احتلالها وإنشاء الكيان الأيديولوجي الخرافي «إسرائيل» من هذه عاصفة ستمّ، و/أو لأنّهم، ببساطة، لم يشاؤوا أن ينسلخوا عن حيواتهم».

مقارنة بما باستخفا الكتابة اليهودية شوخط، تبدو محاولة الشيعوي العراقي «السابق» كاظم حبيب، لمقاربة وتحليل حدث الفرهود غير متوازنة وسطحية ولا تخلو من تملق الكيان الصهيوني ومؤسساته الإعلاميةي وتفاصيلها واعداد ضحاياها كانت حملة مخطط لها مسبقاً من المنظمة الصهيونية العالمية حيث استغلّت الفورة الشعبية للعراقيين ضدّ أحداث قمع البريطانيين للاستقلالي بزعامة الكيلاني ورفاقه، وقام عملاء الصهيونية بعمليات إجرامية كثيرة من تفجيرات وقتل ضدّ اليهود العراقيين أنفسهم، لكي تتعاقم حالة التفجير والاضطراب. ثمّ جاء عملاً للسلطات الملكية الجديدة الموالية لبريطانيا مع حكومة بن غوريون بواسطة عميل الموساد شلومو هيلل ليتحقّق الهدف من هذه الفتنة ويتمّ تهجير اليهود وإسقاط جسديتهم العراقية بعد سنوات قليلة. من الكتاب اليهود الذين تناولوا حدث الفرهود وتهجير اليهود العراقيين بموضوعية وانصاف، الباحثة إيل شوحط - الأستاذة

تهجير اليهود العراقيين

في مقالته تلك، يبرّز حبيب أطرافاً أخرى من مسؤولية ما تعرّض له اليهود العراقيون من قمع وتهجير قسري، ومن هذه الأطراف الأحزاب الكردية وزعاماتها التي عُرف كاظم حبيب بارتباطاته النفعية بها، وبدفاعه المستميت عنها في ذروة ارتباطها بإسرائيل خلال محاولتها الانفصالية في أيلول / سبتمبر 2017. عنوان المقالة التي نشرها حبيب يقول كل شيء منذ البداية فهو «حركة شباط - مايس 1941 الانقلابية والفرهود ضدّ اليهود» (3).

وكتت قد أوردت فقرة قصيرة من قراءتي النقدية هذه، في الجزء الأول الذي نُشر من هذه الدراسة في موقع مجلة «الأواب»، فردّ حبيب بثلاثة مقالات مطوّلة، أخفق فيها - للأسف - في الرد المباشر على ما أترته من أسئلة وسنوّالات وأوردته من وقائع وأدلة واقتباسات من كتب ومقالات ووثائق، أما عن نقدي له بسبب سكوتة على دور الأحزاب والزعامات الكردية في تهجير يهود العراق فقد كتب «يبدو أنّ علماء اللاسي مولع جداً باتهام الكرد والأحزاب الكردية في المأساة في تهجير من تبقى من يهود العراق إلى إسرائيل، وهو منطلق قومي، ينسب فيه كلية الدور الأساسي والرئيسي لحزب وحكم البعث، وكذلك القوى القومية البعثية المخترفة ابتداءً من عام 1963 وما بعده»، ولكنّه يعود فيعترف بدور الأحزاب والزعامات الكردية في تهجير اليهود فيكتب «مع أنّ معلوماتي عن هذا الموضوع شحّحة، ولهذا لا أستبعد صواب ما نقلته الكتب الصادرة في إسرائيل عن مشاركة الكرد في تسهيل مهمة نقل اليهود إلى خارج العراق». وعن الوثائق والكتب والمقالات التي كتبها الإسرائيليون رسميون أو باحثون غير رسميين وأكادوا هذا الدور أو اتهموا الموساد والمنظمة الصهيونية صراحة بالتواطؤ في مؤامرة تهجير اليهود، فحبيب ينسب عليها جميعها ويكتبها كلها ثم يستدرك ويؤكّد صحة بعضها فيكتب «لا أتق بالمعلومات التي نشرتها إسرائيل أو جهاز الموساد، فهم غالباً ما ينحونه قدرات خارقة ونشر الأساطير عن أفعال هذا الجهاز في الخارج، ولكن ليس كل ما ينشره من هذا النوع كاتب، فبعضه يضمن حقائق، منها ما أشير إليه من أفعال المنظمات الصهيونية الموجهة من الموساد في العراق، فكيف السبيل لمخاضة نصوص تزيّفة كهذه لتقول الشيء ونقيضه في عبارة واحدة؟ خلاصة القول هي أنّ مأساة اليهود العراقيين، جزء لا يتجزأ من المأساة الأكبر التي تسبّبت بها الحركة الصهيونية العنصرية العالمية، وبدفع أغلى ثمنها الشعب الفلسطيني، أما الجزء الخاص بالعراقيين اليهود، واليهود العرب عموماً، فيختلف في التفاصيل والسياق عن الذي الذي تعرّض له يهود أوروبا ممن كان حدث في العراق، مسخّلة «أنّه خلال عملها لزمّن معيّن في بلدان أخرى، والسبب هو أنّ اليهود وجدوا في العراق حيّ السني البائلي قبل أكثر من ألفين وخمسة عشر عاماً، أي أنّهم مواطنون وراسخو المواطنين والهوية العراقية، ويختلفون تماماً عن اليهود الآخرين، ربما باستثناء الأقلية اليهودية التي بقيت في فلسطين قبل احتلالها وإنشاء الكيان الأيديولوجي الخرافي «إسرائيل» من هذه عاصفة ستمّ، و/أو لأنّهم، ببساطة، لم يشاؤوا أن ينسلخوا عن حيواتهم».

مقارنة بما باستخفا الكتابة اليهودية شوخط، تبدو محاولة الشيعوي العراقي «السابق» كاظم حبيب، لمقاربة وتحليل حدث الفرهود غير متوازنة وسطحية ولا تخلو من تملق الكيان الصهيوني ومؤسساته الإعلاميةي وتفاصيلها واعداد ضحاياها كانت حملة مخطط لها مسبقاً من المنظمة الصهيونية العالمية حيث استغلّت الفورة الشعبية للعراقيين ضدّ أحداث قمع البريطانيين للاستقلالي بزعامة الكيلاني ورفاقه، وقام عملاء الصهيونية بعمليات إجرامية كثيرة من تفجيرات وقتل ضدّ اليهود العراقيين أنفسهم، لكي تتعاقم حالة التفجير والاضطراب. ثمّ جاء عملاً للسلطات الملكية الجديدة الموالية لبريطانيا مع حكومة بن غوريون بواسطة عميل الموساد شلومو هيلل ليتحقّق الهدف من هذه الفتنة ويتمّ تهجير اليهود وإسقاط جسديتهم العراقية بعد سنوات قليلة. من الكتاب اليهود الذين تناولوا حدث الفرهود وتهجير اليهود العراقيين بموضوعية وانصاف، الباحثة إيل شوحط - الأستاذة

*كاتب عراقي

مراجع:

- ↑ جريدة «الصباح» العراقية الرسمية عدد 8 تشرين الأول / أكتوبر 2019
- ↑ إيل شوحط، «سبعون سنةً على رحيل يهود العراق»، نقلها من الإنكليزيّة، وفيق قانوه، موقع مجلة orientxxi القسم العربي، عدد 22 تشرين الأول / أكتوبر 2020، وفيها يؤكّد حبيب أنّ موريه الذي «أجرى» الهجرة إلى إسرائيل بحث بلده إسرائيل وولته، سواء أكان موافقاً على سياسات اللذين لم يبق الكثيرون منهم على قيد الحياة، وفي الوقت ذاته في عمق الهوية الوطنية العراقية القائمة منذ القدم على التنوّع والتعددية.

- ↑ كاظم حبيب - حركة شباط - مايس 1941 الانقلابية والفرهود ضد اليهود – موقع «doxata.com» القسم العربي بتاريخ 2 حزيران / يونيو 2011. يقول الكاتب إن هذه الدراسة جزء من كتاب «محنة يهود العراق».

في سياق النقاش حول «الحزب القومي»...

الإقامة في «منزل الأزمة» أم تدميره؟

بها وبعيدته، ولكن لتحترّمهم جدران الأزمة وراهـا. من شعورهم بالفقدان الكبير لسعادة، وحاجتهم العظيمة إليه، يتجهّون إلى استيلائه مجدّداً، ولكن كـ«نبي- رسول - قديس... إنّاك، ما حاجتنا إلى التنظيمات؟ ما حاجتنا إلى المؤسسات؟ فنحن «جماعة مؤمنة به وهو نبينا»، وسيسامحنا لأنّنا لم نتمكّن من فهم واستيعاب «عظم أعماله بعد العقيدة: إنشاء المؤسسات». صعّب علينا فهم هذا العمل. صعب على مداركتنا الإحاطة بالمؤسّسات يا معلم. دعك منها، واسمح لنا بتعمّد ونحن نكرز فصولها يومياً، ولتذهب هذه المؤسّسات إلى الجحيم، وأمّتنا معها!!

ينظر القوميون إلى أمّتهم وما حلّ ويحلّ بها، ويتحسّرون على واقعها وواقعهم. فكلّ مؤشرات الواقع تشير إلى سعادة وعقدته. كلّ ما يحصل في الأمة يفرض علينا الحضور وبعهوزيتنا الكاملة. حضرنا بدماننا دائماً. دماؤنا التي نخجل من فوجها، نخجل من عزلتها بعيداً عن حناجرنا الخرساء، التي تترك ضجيج اللغات الخطّطة والشادة والركيكة، تسرح وتمرح وتنصب مشاريعها، فيما مشاريعنا غائبة ومؤخّلة، ولكن إلى متى؟ ولماذا؟ دماؤنا صانت وجودنا وصنعت شرفنا، ولكنها نفسها تحتاج إلى حمايتها لها في الضياع، حمايتها التي ليست سوى غاية قضيتنا ومبادئها وفلسفتها وإنسانها الجديد. لكن، كيف إذا ما كنّا جميعنا رهن الاحتجاز وراء قضبان الأزمة؟

5-

هل من يريد التحرّز من وراء تلك القضبان؟ هل من يريد أن ينسى مهنة السجين، التي ليست سوى صناعة السباحات من نوى حبات الزيتون، كي تمرّ الأيام والليالي، وهو يتعمّد مركزاً «صلواته» بعدد حبات السبحة؟ هل من يريد استعادة عمل/ واجب/ رسالة، أقسم ذات يوم أن ينجزه بإخلاص تام؟

هل من يريد تحرير هذا الحزب من أزمة تقبض عليه وتتحكّم بحياته ومصيره؟ هل من يريد إخراج هذا العملاق من منزل الأزمة، حيث لا باب يتسع للخروج، ولا سبيل له إلا العملاق كي يستعيد معناه، إلا تدمير هذا المنزل بجدرانه وأساسه وسقفه اللوحي؟ نحن جميعنا نريد، وجميعنا نرغب بالخروج. حسناً، كانت قسوة الكلمة من ألم الواقع، ولعلّها توجع ضمائر اعادت طمأنينة وغمية!

6-

تنظيمات الحزب كلّها، التي تحمل اسمه، تتفكّد للشرعية الدستورية. وهي حالة تضع «سكّان الحزب» أمام واقع استثنائي، يفرض عليهم العمل لإنتاج شرعية دستورية لوجودهم، وهذه الحالة لها معنى تأسيسي، ولذلك هي مصورية. حيث أبة إعادة إنتاج للحزب بـ«تسوية لسلطوية» تسمّى «وحدة الحزب» مجدداً، لن تكون سوى إعادة ترتيب لمـنزل الأزمة» الذي دبتّ فيه فوضى الخلافات والصراعات، والتي يمكن أن تجمّد ويعود الهدوء والخيلد أرجاء المنزل، وتعود لعقد عصفاً جيداً!

هل نتمكّن من ابتداء طريق يفسد من هذا التقليد المقيت الذي اسمه: التسوية؟ هل نقول إنّ تعبير «الشرعية الدستورية» صفر، الذي يشير إلى تنظيمات «الأمر الواقع»، يتيح لنا أكثر من أيّ وقت مضى، إنتاج هذه الشرعية بمقاييس منهجنا الدستوري، وبما يليق بعقيدتنا وغايتها؟ هل «الشرعية الدستورية» صفر، تمنح أعضاء الحزب القدرة على المبادرة لإعادة صياغة الجسد المؤسّساتي لعقيدتهم؟ هل نتمكّن من تحديد خط انطلاق، وكيف وأين يكون وممّ يتكوّن؟ من أين تبدأ ورشة حيابة «دسترة» المؤسّسات المركزيّة؟ هذه الأسئلة وشبهياتها وغيرها، برسمنا جميعنا، نحن الذين نقيم في منزل الأزمة، والذي تتوسّع أجنحته يوماً بعد يوم، فإنّنا نتمكّن من إيقاظ هذا العملاق كي ينهض ويدمّر هذا المنزل ويسير على ركابه، أو نستسلم لـا هو قائم، وننقل الحكم المؤبّد بإقامتنا في منزل الأزمة.

7-

في 2 آذار / مارس 1947، عاد سعادة إلى الوطن، وخاطبنا فور وصوله قائلاً: «عودوا إلى ساحة الجهاد». كان المقصود أن نعود للعمل من أجل القضية وغايتها. كان الحزب حينها يقيم في «الواقع اللبناني» بقرار و«تنظيم» قيادته، وفي هذه الإقامة كان خارج معناه تماماً. جاء سعادة وأيقظ العملاق، بعمل دستوري، إداري، فكري / إيدياعي، تدريبي وفي مختلف الاتجاهات. نهض العملاق حينها و«شر «مكان إقامته الضيق» الواقع اللبناني»، وبدأ برسم خريطته وتوسيعها باتجاه سوريا كلها.

الخلاص: أن ينهض العملاق ويدمّر منزل الأزمة.

على الخلاف

على الرغم من تصاعد التوترات العسكرية بين اميركا وايران في عهد دونالد ترامب إلى مستويات لم تصل إليها من قبل، إلا أنّ واشنطن زكّرت الصرام في ساحة الحرب الاقتصادية، فيما اختارت طهران ساحة البرنامج النووي للردّ. هذا بدوره خلف فجوة عميقة قد تعرقل العودة الفنية من كلا الجانبين إلى الاتفاق النووي في حال افتراض حسنة النوايا. الامر الذي شرم الباب للتفكير بحلولها منها التوصل إلى صفقة مؤقتة او جدولة خطوات التراجع عبر الحوار

أميركا ـ إيران: نحو صفقة «الأقلّ مقابل الأقلّ»؟

هذه الأجهزة، كما تحلّت في هذه الخطوة من القيود التي وضعها الاتفاق على الأبحاث والتنمية في المجال النووي؛ (4) تجديد العمل في مفاعل فوردو الذي تمّ إيقاف العمل فيه بموجب الاتفاق؛ (5) التراجع عن كلّ التزاماتها في مسائل «قدرة ونسبة تخصيب، كتحية المواد الخضبة، الأبحاث والتطوير».

لم تفلح خطوات إيران الخمس في حلحلة أيّ من حلقات الحصار الاقتصادي الذي واصلت إدارة ترامب فرضه على طهران، ما دعا البرلمان الإيراني، المحسوب على التيار المتشدّد في البلاد، إلى البدء في مطلع تشرين الأول/أكتوبر بمناقشة قانون «الإجراءات الاستراتيجيّة لرفع العقوبات»، والذي يتضمّن تصعيداً نووياً جديداً على عدّة مراحل. وقد ساهم اغتيال العالم النووي، محسن فخري زاده، في أواخر الشهر نفسه، في تعجيل المناقشة والتصويت على القانون. وبعد إقراره في مجلس صيانة الدستور، أصبحت حكومة

الرئيس حسن روحاني ملزّمة بتنفيذه على الرغم من الرفض العلني الذي أبدته له، لتشروع مطلع عام 2021 في الخطوة الأولى، التي تضمنت رفع تخصيب اليورانيوم إلى 20%، وهي أعلى نسبة تخصيب وصلت إليها إيران قبل توقيع الاتفاق النووي.
تفسيرها للعودة الأميركية بنحصر في أنّ «ترفع كلّ العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب على إيران منذ



لم تفلح خطوات إيران في حلحلة أيّ من حلقات الحصار الاقتصادي الذي واصلت إدارة ترامب فرضه (أ ب)

انسحابها من الإنفاق»، وفي المقابل تبدي استعدادها لتنفيذ التزاماتها الشريطة النووي، مشترطاً امتثال إيران للقيود كافة التي نض عليها هذا الاتفاق، لكن هذه الأخيرة ترفض ذلك الشرط، وتقول إن واشنطن هي التي انسحبت، وهي التي يجب أنّ تعود أولاً، كما أنها لا تتفقاً تؤكّد أنّ تفسيرها للعودة الأميركية بنحصر في أنّ «ترفع كلّ العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب على إيران منذ

واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، مطلع كانون الثاني/يناير 2021، زكّج دينيس روس، السّذي عمل مساعداً للرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما. أنّ «تساهم صفقة (الأقلّ مقابل الأقلّ) في كسر الجمود الحاصل بين واشنطن وطهران»، مقترحاً أنّ «تتضمّن هذه الصفقة تقليص إيران لمخزونها من اليورانيوم المنخفض التخصيب من 2600 كيلوغرام (ما يقرب من اثني عشر ضعف ما تسمح به «خطة العمل الشاملة المشتركة») إلى 1000، ووقف تخصيب اليورانيوم بمعدل نقاء يصل إلى 20%، وتفكّك سلسلتين من أجهزة الطرد المركزي المتقدّمة، في المقابل، تسمح الولايات المتحدة لإيران بالنفاد إلى بعض حساباتها المخدّعة في الخارج، الأمر الذي من شأنه أن يُخفف الضغوط على البلاد من دون رفع نظام العقوبات الأميركية». على النغمة نفسها أيضاً، عزّفت مجلة «نيويورك تايمز» الأميركية، إذ اعتبرت أنّ «من الأفضل للأطراف العمل على صياغة اتفاقية مؤقتة في حال عدم العودة السريعة للاتفاق النووي»، مشيرة إلى أنّ «إيران، بموجب مثل هذه الاتفاقية، ستكون ملزمة بالتخلّي عن جزء ذي مغزى من التطوّرات التي وصل إليها برنامجها النووي حالياً مقابل تخفيف جزئيّ للعقوبات، لا سيما منحتها القدرة على الوصول إلى بعض عائداتها النفطية الجديدة الآن في حسابات مصرفية خارجية». بدوره، يعتقد الخبير الإيراني في الشؤون الدولية، نوّذر شفيغي، أنّ «الرئيس الأميركي، جو بايدن، سيعدّم استراتيجيّة الأقلّ في مقابل الأقلّ، لأنه من الناحية العملية يبط عودته إلى الاتفاق على قاعدة (الأقلّ مقابل الأقلّ)، وذلك على غرار تجربة اتفاق (جنيف) الذي جرى بين طهران ومجموعة الـ1+5 في تشرين الأول/نوفمبر 2013، قبل التوصل إلى الاتفاق النووي في تموز/يوليو 2015».

في

متنّدتي

سياسي

عقده

«معهد

مقابل الأقلّ» لا يتنافى مع تصوّر قدّمه جايك سوليفان، مستشار الأمن القومي لبايدن، في منتصف حزيران/يونيو 2020، أي قبل أن يُرشّح لهذا المنصب، بهدف الأخذ به في حال تسلّم الديموقراطيين زمام الأمور في البيت الأبيض، وجاء فيه «نحن نرمي إلى التأكّد من إمكان التوصل إلى اتفاق في المدى القصير حول الملف النووي، لحمل إيران على العودة إلى الالتزام بالاتفاقية المشتركة، ومن ثمّ التوصل إلى اتفاق طويل الأجل حول برنامجها النووي ووضعه على سكة التفاوض». أمّا إيران، وإن لم تقدّم حتى الآن موقفاً من صفقة كهذه، إلا أنّ بعض التصريحات من جانبها تقرأ من قبل مراقبين على أنها مروّنة في هذا الإطار، وذلك لأنها جاءت من

تبرز دعوات أميركية إلى العمل على صياغة اتفاقية مؤقتة في حال عدم العودة السريعة إلى الاتفاق النووي

المسؤول الأول عن التفاوض في الملف النووي، وزير الخارجية محمد جواد ظريف، أثناء إحاطة قدّمها إلى لجنة الأمن والخارجية البرلمانية، أكد فيها أنّ «سياسة إيران في مواجهة حكومة جو بايدن هي «خضوة مقابل خطوة»، ولن تقبل باتخاذ إجراءات مقابل بيان أو توقيع». ثمّ تعرّزت هذه القراءة مع إبداء مساعد وزير الخارجية، عباس عراققي، «السعداء بلاده لإجراء حوار في مجموعة الـ5+1 حول طريقة وكيفية عودة جميع الأطراف إلى تنفيذ الاتفاق بشروط»، وإثابته في حديثه تغريدة كتبها بعد إجراء عدّة لقاءات مع المسؤولين الكويتيين أنّ «إيران لن تتفاوض إلا على أسلوب التنفيذ». في السياق، يُشار إلى أنّ السفير الإيراني والمفاوض النووي السابق، سيد حسين موسويان، كان قد اعتبر،

بهبذه التصريحات، مهّد ماكنزي

لزيارته الأولى لإسرائيل، منذ تولي

بايدن الرئاسة، وعلى جدول أعماله

لقاء سيجمعه إلى رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي، كما سيلتقي وزير الأمن بيني غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

غانتس، ورئيس الحكومة بنيامين

</



نزيه أبو غشن يوهيات ناقصة

أعرفك

أعرفك، أعرفك.

حالمًا تلقاني

تأخذني بين ذراعيك المكينين،

ترشقني بلعاب قبلاّتك الحامضة

وتشدني، بأقصى ما أمكن من الكراهية

والقوة،

إلى فولاذ أضلاعك الشائكة وقلبك الكتيم.

ولكي تتلذذ بكراهيتي أكثر وأكثر

تدير ظهرك الأصم لي

وتتسلى بمضغ تويجات الورد الدامعة...

تلك التي أطلقها عليك

كلّما عنّت ذكراك على قلبي.



Swasthani هي إلهة هندوسية مسؤولة عن ثروة الملك «نافاراج» والملكة «ساندرا فاتي». وهي مخصصة بمهرجان في النيبال تجري فعالياته على مدى 31 يوماً. بين شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) من كل عام. خلال هذه الفترة، يحرص المؤمنون على الصوم، إضافة إلى الاغتسال، خصوصاً النساء منهم، في مياه نهر شالي، املاً في حياة مزدهرة وسعادة زوجية. (براكاش هايمبا - اف ب)

صورة
وخبير



«ليك» حاتم علي من سوريا إلى كندا

إكراماً لذكرى الراحل المخرج والممثل السوري حاتم علي (1962 - 2020/ الصورة)، ندعو «جمعية جلجامش» في كندا إلى حضور عرض ومناقشة فيلمه «الليل الطويل» (2009 - 90 د. تأليف هيثم حقي) عبر تطبيق «زوم» في 14 شباط (فبراير) المقبل. إنها حكاية أربعة ناشطين سياسيين أصدقاء، يُعتقلون في سوريا السبعينيات، ويقضون 20 عاماً خلف القضبان، ثم يخرج ثلاثة منهم من السجن ويبقى الرابع، قائمة الأبطال تضم الممثلين السوريين: خالد تاجا، أمل عرفة، ياسل خياط، رفيق السبيعي، سليم صبري، زهير عبد الكريم، حسن عويتي ونجاح السفكوني. علماً بأن حاتم علي يشارك في الشريط كممثل أيضاً.

عرض ومناقشة فيلم «الليل الطويل»: الأحد 14 شباط - الساعة الثانية من بعد منتصف الليل بتوقيت بيروت - تطبيق «زوم».

جان خضير ترك لنا الضحك ومضى

1980 إلى جانب النجمين الراحلين هند أبي اللمع وإبراهيم مرعشلي، وحقق عن طريق لعب دور التلميذ «جان» شهرة لافتة. كما شارك في المسلسل الاجتماعي «نساء في العاصفة» (إخراج جان فياض وتأليف شكري أنيس فخور) في عام 1997 وأطلق بشخصية «عساف». وضمن أعمال فخور أيضاً، حضر خضير كضيف في مسلسلات من بينها «غداً يوم آخر» (إخراج إيلي فغالي) و«اسمها لا» (إخراج البير كيلو). وفي السنوات الأخيرة، ابتعد جان خضير عن الشاشة، مكتفياً بتقديم فقرات تمثيلية ضمن حفلات ومهرجانات. وبعيداً عن الفن، عُرف الراحل برفع راية القرى اللبنانية النائية التي تعاني الفقر والحرمان، كما تبوأ منصب رئيس بلدية بلدته علماً.



خسرت الساحة الفنية اللبنانية، أول من أمس، الممثل جان خضير (1955 - 2021/ الصورة) بعد معاناة مع فيروس كورونا. فقد أصيب ابن بلدة علما في زغرتا (شمال لبنان) بكوفيد 19. قبل أسبوعين، قبل أن تتدهور صحته ويفارق الحياة. بدأ خضير مسيرته الفنية مع فرقة «النعيمي» (للأخوين الراحلين شربل وأنطوان نعيمي) التي عرفت شهرة واسعة في طرابلس في ستينيات القرن الماضي، وشارك معها في أعمال مسرحية عدة. من الخشبة، انتقل خضير إلى التلفزيون، تاركاً بصمة واضحة في عالم الكوميديا، حيث تميّز بعفويته وخفة ظله. كان خضير واحداً من أبطال مسلسل «المعلمة والأستاذ» (قصة وسيناريو وحوار إبراهيم مرعشلي - إخراج أنطوان ريمي) عام



لقاح كورونا: خشبة خلاص؟

نظراً إلى استمرار الإقبال العام والظروف الصحية الصعبة في لبنان، تطلق جمعية «السبيل» برنامج أنشطة افتراضية. البداية، ستكون اليوم الجمعة مع ندوة حوارية عبر تطبيق «زوم» حول لقاح كورونا، تتطرق إلى أنواع اللقاحات المختلفة ومميزاتها، وخطة توزيع اللقاح وتخزينه في لبنان. يشارك في الندوة جاك مخباط (الصورة)، رئيس مختبر علم الجراثيم وعلوم الجزيئات في المركز الطبي للجامعة اللبنانية - الأميركية (مستشفى رزق)، وعاتكة بزي، رئيسة دائرة الأمراض الانتقالية في وزارة الصحة، على أن تتولى الصحافية ندى مرعي إدارتها. علماً بأن الندوة تُبث أيضاً مباشرة عبر صفحة «السبيل» الفيسبوكية.

ندوة «لقاح كورونا: خشبة خلاص؟»: اليوم الجمعة - الساعة السابعة مساءً بتوقيت بيروت - تطبيق «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا)



تيريز سليمان في «بيت القصيد»

غداة صدور البومها الجديد «موج عالي»، تطل الفنانة الفلسطينية تيريز سليمان (الصورة)، غداً السبت، في برنامج «بيت القصيد» الذي يقدمه الشاعر والإعلامي اللبناني زاهي وهبي على «الميادين». تتحدث سليمان عن جديدها، وعن مفهومها للموسيقى والغناء. كما تتطرق إلى مشروعها «ميناء»، وورشات «مغلي» الفنية التي تقدّمها. يعزج الحديث أيضاً على إصابة تيريز بحبيبات في الأوتار الصوتية كادت تفقد صداقتها، وتجربة الأمومة التي تقول إنها غيرتها كلياً. ويأتي الحوار أيضاً على تعاونها مع الموسيقي ريمون حداد ومع موسيقيين من النروج، واشتغالها على الكثير من الألوان الغنائية الفولكلورية للعديد من البلدان، وفي مقدمتها بلدها فلسطين.

«بيت القصيد»: غداً السبت - الساعة التاسعة مساءً على «الميادين»